SHR
أحداث النصب
التذكاري

وقعت أحداث النصب التذكاري بمدينة نصر -شرقي القاهرة- على مقربة من اعتصام ميدان رابعة العدوية، في 27 يوليو 2013، وأسفرت عن مقتل مابين 80 و200 شخص، وإصابة ما بين 3000 و 4500 أخرين.

ردات الفعل

تصدّرت أخبار المجزرة العناوين الصحفية، وتسببت في صدور تصريحات ومواقف سياسية:

- الجزيرة: "ذبح الديمقراطية في شوارع القاهرة" (الجزيرة).
- رجب طيب أردوغان: "إن من يصمت على هذه المجزرة يده ملطخة بالدماء".
- كاثرين أشتون: وصفت الأمر باللحظة المأساوية التي تهدد مسار الانتقال.
- جون كيري: وصف الأحداث بأنها "لحظة مفصلية"، محذراً السلطات المصرية من المضي نحو "حافة الهاوية".
- الشيخ حسن الشافعي، مستشار شيخ الأزهر وعضو هيئة كبار العلماء: قال إن ما شهده حادث المنصة ظلم فادح لم تشهد له مصر مثيلاً، حتى من المستعمرين..

الجناة

- المستوى السياسي: القيادة التي دعت لـ "التفويض".
- المستوى التنفيذي: وزارة الداخلية وقوات الأمن المركزي.
- المجموعات شبه العسكرية (البلطجية) استخدموا لتوفير "مبرر معقول" أمام المجتمع الدولي.
- النيابة العامة ومصلحة الطب الشرعي، حاولا طمس الأدلة الجنائية التي تدين القيادات الأمنية.
- الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية التي وفرت غطاءً أمنيا للانقلاب.

توافر نية القتل

- وثق المستشفى الميداني، سقوط أكثر من 200 قتيل، في حين توقفت تقارير الطب الشرعي الرسمية عند 80 قتيلاً فقط.
- سُجلت أكثر من 4500 إصابة، منها حالات حرجة وإعاقات دائمة.
- بناءً على شهادة أحد أساتذة الجراحة تركزت الإصابات (أكثر من 50 في الرأس و150 في الصدر)، ما يؤكد وجود نية مبيتة للتصفية الجسدية.
- امتنعت القوات المهاجمة عن توفير ممرات آمنة للنساء والأطفال وكبار السن، مما عرضهم لإصابات بالغاز.

تسلسل الأحداث

- حدث تصعيد احتجاجي في "جمعة الفرقان" يوم 26 يوليو، حيث انطلقت مسيرة حاشدة من رابعة العدوية باتجاه كوبري 6 أكتوبر لتوسيع نطاق الاعتصام.
- مع وصول طلائع المسيرة للنصب التذكاري، بدأ استهدافهم بقنابل الغاز والخرطوش.
- بدأ تحرك البلطجية المسلحين تحت غطاء أمني.
- جرى استخدام القناصة لمباني جامعة الأزهر كمنصات لإطلاق نار مكثف، مما جعل الانسحاب مستحيلاً.
- تمكنت القوات من تأمين مسار كوبري 6 أكتوبر، وبدأت في الانسحاب بعد سقوط مئات الضحايا.

جريمة "التفويض" والشرعنة الأمنية للمجازر:

- يمثل حادث "المنصة" أو "النصب التذكاري" بداية الانزلاق نحو سياسة القمع الشامل، و "الترجمة العملياتية" لخطاب التفويض.
- وكان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، قد طلب من داخل "كلية الدفاع الجوي" في 24 يوليو "تفويض استباقي سياسي وقانوني" لمواجهة الإرهاب المحتمل" يشرعن استخدام القوة المميتة خارج إطار القانون.
- وبعد أقل من 48 ساعة من الخطاب استُخدمت الحشود في ميادين التفويض كمسوغ أخلاقي لإبادة المعتصمين.

أهمية التوثيق :

إن توثيق أحداث المنصة ليس ترفا تأريخيا، بل هو الفعل المقاوم الأول ضد النسيان، ما يضمن في توقيت ما استعادة الحقيقة، وتقديم القتلة جميعهم لقضاء عادل، وهو الحجر الأساس لإعادة بناء دولة العدالة، والتذكير الدائم بأن القاتل مهما طال بقاؤه طليقا، ومتنفذاً وقوياً ومسيطراً على مؤسسات العدالة وأدوات ووسائل كشف الحقيقة، ستجري مطاردته. والتأكيد على أن وثيقة إدانته قد كُتبت في اللحظة الأولى لجريمته بدماء الضحايا، وتنتظر فقط لحظة الكشف عن مضامينها.

مطالبات حقوقية

في الذكرى الثالثة عشرة لوقوعها، يظل ملف "حادثة المنصة" مفتوحا، لذا يطالب مركز الشهاب لحقوق الإنسان بـ:

- جبر الضرر الشامل الذي لا يقتصر على التعويض المادي، بل يشمل الاعتراف الرسمي بالجريمة ورد الاعتبار المعنوي للضحايا.
- تأسيس أرشيف مستقل يوثق حقيقة ما جرى في المجزرة.
- المساءلة والملاحقة القضائية لكل من وقع على "الخطة الأمنية" التي أدت للقتل الجماعي، باعتبار هذه الجرائم التي لا تسقط بالتقادم.
- تعديل تعريف التعذيب واستخدام القوة في القانون المصري ليتوافق مع المعايير الدولية، لضمان عدم تكرار "حادثة المنصة".
- تخليد أسماء الضحايا في موقع الحدث كجزء من عملية المصالحة الوطنية القائمة على كشف الحقيقة.